

Distr.: General  
22 December 2017



Original: Arabic

## رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة الجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتني، أود أن أنقل إليكم موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة السادس والأربعين حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/1057).

تعيد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على مشاغلها التي سبق وأن أثارها في معرض ردودها على تقارير الأمانة العامة السابقة حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن المشار إليها أعلاه. وتؤكد على أن التقرير الحالي لا يزال بحاجة ماسة للمزيد من الوضوح والشفافية والمهنية التي تقتضيها مصداقية العمل، ومزيد من الالتزام بالأساس الذي يتوجب على معدي التقرير الانطلاق منه في إعداد تقاريرهم وهو احترام مضامين القرارات الأممية آنفة الذكر، وفي مقدمتها الالتزام الكامل باحترام سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها، وتقديم الدعم الإنساني لكل المحتاجين السوريين دون تمييز أو انتقائية.

وتشير حكومة الجمهورية العربية السورية إلى ما يلي:

لم يستطع معدو التقرير الحالي، على غرار سابقيه، وبضغط من أطراف معروفة في مجلس الأمن وخارجه، اعتماد مصادر معلومات ذات مصداقية في الإعداد لتقريرهم الحالي، كالمصادر الحكومية أو تقارير ممثلي الأمم المتحدة العاملين في سورية التي تقر بجهود الحكومة السورية وتعاونها في المجال الإنساني والتسهيلات المقدمة لعملهم.

ويقر التقرير بأن الأمم المتحدة نجحت في إيصال مساعدات إنسانية إلى ملايين المحتاجين داخل سورية وهذا ما كان ليتم لولا التسهيلات التي تقدمها الدولة السورية ومؤسساتها.

وبالغ معدو التقرير في نسب التمويل المتاح لسورية حتى الشهر الماضي (٥٠ في المائة)، وهو تمويل بطبيعة الحال مشروط وغير كاف. كما تغاضوا عن حقيقة أن العديد من منظمات الأمم المتحدة العاملة في سورية، وبعد حصولها على الموافقات اللازمة والتسهيلات من قبل الحكومة السورية، لم تنفذ الكثير من مشاريعها بسبب نقص التمويل، الأمر الذي حرم مئات الآلاف من المحتاجين من الرعاية والدعم اللازمين.



وتستمر وبكل أسف محاولات معدي التقرير للترويج لمعلومات مغلوطة من خلال إصرارهم على التركيز على قوافل المساعدات الإنسانية التي تسييرها وكالات الأمم المتحدة فقط، في حين يتجاهلون القوافل التي يتم تسييرها بالتعاون بين الهلال الأحمر العربي السوري وجهات أخرى من بينها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ويتجاهلون أيضاً المساعدات الإنسانية التي تقدّم لمئات الآلاف من المستفيدين عن طريق القوافل المنفردة للمنظمات الأممية وكذلك المساعدات المقدمة من المنظمات غير الحكومية الدولية وشركائها الوطنيين.

وتأسف الحكومة السورية لحديث معدي التقرير عمّا أسّموه ”العوائق الإدارية والقيود المتعمدة“ التي يقولون إنها ”تقيد“ إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق غير المستقرة. وتؤكد في هذا السياق بأنها تقدم كل التسهيلات الممكنة لإيصال هذه المساعدات طالما أنها موجهة لمستحقيها من المواطنين السوريين وتم الترتيب لها وفقاً للقوانين والأنظمة السورية النافذة. وقد وافقت الحكومة السورية على اقتراح المنسق المقيم إنشاء الآلية الثلاثية انطلاقاً من حرصها وانفتاحها على كل ما من شأنه تعزيز العمل الإنساني في سورية، وقد عقدت هذه الآلية خمسة اجتماعات حتى تاريخه.

ويواصل معدو التقرير، رغم ما يبدو أنه من رغبة بفتح صفحة جديدة في التعاون مع الحكومة السورية، استخدام هذه السانحة دورياً لإيراد مزاعم وادعاءات لا أساس لها من الصحة بهدف الإساءة لصورة وجهود الحكومة السورية، وخدمة أهداف سياسية لبعض الدول ذات النفوذ السليبي في الأمم المتحدة، من بينها الترويج لـ ”الحاجة الماسة“ لتمديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) وتصويره على أنه عنصر حاسم للاستجابة الإنسانية في سورية. وفي هذا الإطار تبين الحكومة السورية ما يلي:

- ترى الحكومة السورية أن لا مبرر لاستمرار تمديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) كون القرارات الصادرة حول مناطق خفض التصعيد أشارت إلى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها من الداخل.
- لقد شاب القرار عيوب كثيرة، أهمها عدم التنسيق مع الحكومة السورية بخصوصه وانتهاك القرار لأحكام الميثاق، خاصة لجهة عدم احترام مبادئ سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها من خلال التنسيق في العمليات الإنسانية مع الحكومة السورية.
- لم يستطع القائمون على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مراعاة معايير الشفافية وإيجاد الضمانات اللازمة لإقناع المجتمع الدولي بأن المساعدات تصل لمستحقيها وليس للجماعات المسلحة. وفي هذا السياق، إن ما طرحه معدو التقرير في الفقرة ٢٩ من أفكار مبهمه لم يسبق طرحها من قبل أي مسؤول أممي مع الحكومة السورية، الطرف المعني الرئيسي، خاصة ما سمي بـ ”شركاء وشركات مستقلة (أطراف ثالثة)“ تم التعاقد معها للتحقق من وصول المساعدات للمستودعات وللمستحقين. وهنا تطالب الحكومة السورية الأمم المتحدة بموافاتها بأسماء وتقارير شركاء الأمم المتحدة الذين تدعي أنه يمكن لهم التحقق من هذه المعلومات الجوهرية، وتعتبر أن هذه الطروحات مثال صريح على الانتهاك الفاضح لمضمون القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) نفسه، الذي يطالب البعض بتمديده، ودليل على صحة انتقاد الحكومة السورية له ولآلية الرصد المنشأة بموجبه. وتؤكد الحكومة السورية بأن هذه الطروحات المرفوضة يتحمل مروجوها ومنفذوها المسؤولية الدولية الكاملة عنها.

• إن تحرير الحكومة السورية، بالتعاون مع حلفائها، لمعظم الأراضي السورية من براثن إرهاب “داعش” و “النصرة” والجماعات الإرهابية المرتبطة بها التي أعاقَت إيصال المساعدات للمدنيين في تلك المناطق، يتطلب إنهاء آلية هذا القرار الانتقائية والمسيّسة والاستعاضة عنها بآليات وطنية لإيصال المساعدات من داخل سورية.

• لم يتحدث معدو التقرير، المدافعون عن هذا القرار، عن رفض الأردن والولايات المتحدة إيصال المساعدات إلى مخيم الركبان، ورفض تركيا لفتح معبر نصيبين، وهما دليان على الازدواجية والتسييس لملف المساعدات عبر الحدود، كما إنهما يمثلان انتهاكاً فاضحاً للقانون الإنساني الدولي.

وتستهجن الحكومة استمرار معدي التقرير باستخدام مصطلح “المناطق المحاصرة” عند الحديث عن الوضع في الغوطة الشرقية في ريف دمشق، في حين يستمرون بالتجاهل المتعمد، بضغط من دول نافذة في مجلس الأمن وخارجه، لكون مديني الغوطة الشرقية محاصرين من الداخل من قبل التنظيمات المسلحة المختلفة المتواجدة فيها التي تستغل المدنيين وتستخدمهم كدروع بشرية، وتقوم بالاستيلاء على المساعدات الإنسانية، واحتكارها وتوزيعها على مناصريها أو بيعها للمحتاجين بأسعار باهظة على غرار ما حصل سابقاً في أحياء حلب الشرقية، ناهيك عن تغاضيهم ومفوضية حقوق الإنسان عن اختطاف واحتجاز إرهابيي تلك الجماعات لآلاف المدنيين، جلّهم من النساء والأطفال، في ظروف غير إنسانية، وتغاضيهم أيضاً عن الوضع الإنساني المأساوي في منطقتي “الفوعا وكفريا” المحاصرتين من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة.

وتجدد الحكومة السورية التعبير عن إدانتها لاستمرار تجاهل معدي التقرير للتدخل التركي السافر في سورية واحتلاله جزءاً من أراضيها، وتطالب مجلس الأمن مجدداً بالاضطلاع بمسؤولياته لإنهاء هذا الاحتلال.

وترفض الحكومة السورية رفضاً قاطعاً استمرار معدي التقرير بمحاربة ما يسمى “التحالف الدولي” وأعضائه وتجاهل الإشارة إلى إقرار التحالف نفسه بأن هذه الغارات أدت إلى سقوط المئات من المدنيين، وكذلك تجنب التقرير تحميل التحالف مسؤولية الدمار الذي ألحقه بمدينة الرقة والمجازر التي ارتكبتها في المدينة واستخدامه الأسلحة المحظورة دولياً ضد المدنيين في سورية، وغيرها من الانتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان التي تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتجدد مطالبتها بحل هذا التحالف غير الشرعي ووقف جرائمه بحق السوريين فوراً.

ومن المؤسف استمرار إخفاق معدي التقرير، رغم مطالبات الحكومة السورية وبعض أعضاء مجلس الأمن المستمرة، في الوفاء بمسؤولياتهم لوضع الرأي العام العالمي بصورة معاناة السوريين معيشياً وإنسانياً جزاء الإجراءات القسرية الاقتصادية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول أخرى على سورية، والتي تعددت آثارها السلبية، وبخاصة في القطاع الصحي، وطالت حتى أنشطة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في سوريا، وأدت إلى وقف عدد من مشاريعها الحيوية للاستجابة لاحتياجات السوريين.

وتعيد الحكومة السورية التأكيد على ضرورة عدم تعاطي موظفي الأمم المتحدة العاملين في سورية مع أية كيانات انفصالية أو مع “مجالس محلية” غير شرعية أو جمعيات أهلية غير مرخصة، كما تدعو الأمم المتحدة ووكالاتها للامتناع عن أي استخدام لمعبر فيش خابور وعدم التعاون مع أي

منظمات دخلت عبره إلى الأراضي السورية بشكل غير شرعي، وتؤكد بأنها ستتخذ الإجراءات المناسبة في حال استمر انتهاك السيادة السورية.

وتشدد الحكومة السورية على موقفها الرافض لاستمرار معدي التقرير في محاولة شرعية الجماعات الإرهابية من خلال إطلاق مسميات غير قانونية عليها كتسميتها "معارضة مسلحة من غير الدول" أو "السلطات المحلية في المناطق التي تسيطر عليها مجموعات المعارضة المسلحة من غير الدول". وترفض تجاهل معدي التقرير للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل الميليشيات الانفصالية، المدعومة من قبل قوات "التحالف الدولي" في مناطق انتشارها في الشمال والشرق السوري، ومن بين تلك الانتهاكات:

- فرض المناهج الدراسية غير الرسمية على أبناء تلك المناطق، وفرض التجنيد الإجباري على شباب تلك المناطق لزجهم في العمليات القتالية.
  - السيطرة ونهب المرافق الخدمية العامة كمحطات الكهرباء ومحطات التحويل ومصافي النفط والمشافي والمدارس والمصارف... الأمر الذي أحدث نقصاً كبيراً في توفر الخدمات المقدمة لسكان تلك المناطق، ناهيك عن الوضع الصحي المتردي لسكان تلك المناطق نتيجة تكرير النفط بشكل بدائي من عناصر تلك الميليشيات.
  - الضغط على الجمعيات الأهلية العاملة في تلك المناطق وإجبارها على التعامل مع تلك الميليشيات تحت طائلة إيقافها عن العمل.
  - منع المدنيين من الهرب من مناطق سيطرة "داعش" إلى المناطق التي تسيطر عليها تلك الميليشيات، ورفض تحويل المرضى من المدنيين للمراكز الطبية لتلقي العناية الطبية اللازمة.
- ولم تجد هذه الانتهاكات أنفة الذكر، وغيرها من انتهاكات الجماعات الإرهابية المسلحة، طريقها إلى تقارير مفوضية حقوق الإنسان، وهو دليل آخر على النهج المسيس والمنحاز في التعاطي مع الأزمة السورية، وهو النهج الذي سبب عدم قبول تواجد ممثليها في سورية. كما أن مفوضية حقوق الإنسان لم تتحدث بكلمة واحدة عن قيام "التحالف الدولي" غير المشروع، الذي تقوده الولايات المتحدة، بقتل آلاف المواطنين السوريين الأبرياء خلال غاراته الوحشية على المدن السورية، إضافة لتدمير غارات هذا التحالف للكثير من البنى التحتية الخدمية في دير الزور والحسكة وتدميرها المتعمد لما يزيد عن ٩٠ في المائة من مدينة الرقة.

وتحدد الحكومة السورية التأكيد على موقفها من المحكمة الجنائية الدولية والدعوات الرامية لإحالة الوضع في الجمهورية العربية السورية إليها، وتؤكد عدم انطباق صلاحيات المحكمة على الأوضاع في سورية وأن هذه المحكمة فقدت أي مصداقية لها وتحولت إلى أداة سياسية بيد البعض لاستهداف دول بعينها لغايات سياسية دنيئة بعيداً عن متطلبات العدالة. كما تجدد الحكومة السورية التأكيد على مضمون رسالتها الموجهة للأمين العام بخصوص العيوب القانونية الجسيمة التي شابته القرار المتعلق بـ "الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١"، (A/71/799).

وتعيد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على موقفها الثابت المتمثل بأنَّ حلَّ الأزمة في سورية هو حلٌّ سياسي، أساسه الحوار السوري - السوري بقيادة سورية دون تدخل خارجي ودون شروطٍ مسبقة. وتُذكر بأن نجاح المسار السياسي وتحسُّن الوضع الإنساني بشكل ملموس، سيعتمدان بشكل رئيسي على توفر مناخ من الالتزام الدولي والإقليمي بمحاربة الإرهاب في سورية بشكل جدي وبعيداً عن التسييس. وتؤكد أيضاً على الدور البناء الذي قامت به الحكومة السورية لإنجاح اجتماعات أستانا وجنيف، واستعدادها لحضور مؤتمر الحوار الوطني السوري المزمع عقده في مدينة سوتشي الروسية.

وتكرر حكومة الجمهورية العربية السورية مطالبتها مجلس الأمن، بإلزام الدول الداعمة والممولة للجماعات الإرهابية المسلحة بالتوقف عن تقديم جميع أشكال الدعم والتمويل لهذه الجماعات، إنفاذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتخفيف منابعه، ولا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، حيث يشكل الالتزام بهذه القرارات وتنفيذ مضمونها مفتاح الحل المتوخى للوضع في سورية، ولتحقيق إيصال كامل للمساعدات الإنسانية للمحتاجين في سورية.

آمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منذر منذر  
القائم بالأعمال بالنيابة  
الوزير المفوض